



عقد رقم

معلومات المنشأة (الطرف الأول)

إسم المنشأة

رقم المنشأة

رقم السجل التجاري

الهاتف

البريد الإلكتروني

جنسية ممثل المنشأة

إسم ممثل المنشأة

صندوق البريد

المدينة

الحى

الشارع

رقم المبنى

الرمز البريدي



معلومات العامل (الطرف الثاني)

إسم العامل	النوع
المدينة	رقم الهوية
الجنسية	تاريخ الميلاد
رقم الجوال	البريد الإلكتروني

معلومات العقد

المسمى الوظيفي	المسمى الوظيفي في التأمينات الإجتماعية
الموقع	مدة العقد
معدل الساعات اليومية	معدل الساعات الأسبوعية
إجمالي ساعات العمل	سعر الساعة
مجموع الراتب الكلي	
المهام الوظيفية	
الشروط الخاصة	



شروط وأحكام العقد

يعمل الطرف الثاني (العامل) لدى الطرف الأول (المنشأة) تحت إدارته، أو إشرافه ومباشرة الأعمال التي يكلف بها بما يتناسب مع قدراته العملية، والعلمية، والفنية؛ وفقاً لاحتياجات العمل.

أولاً: أيام، وساعات العمل:

يجب أن لا تزيد ساعات العمل عن (95) خمسة وتسعون ساعة شهرياً.

يجوز تحديد أيام العمل باتفاق الطرفين.

الأجر (بالساعة) هو الأجر مقطوع مقابل كل ساعة عمل متفق عليها بالعقد بدون منافع أو بدلات مالية و يتم خصم رسوم الاشتراك للعامل في التأمينات الاجتماعية - فرع المعاشات - من الأجر. يجوز تحديد طريقة الدفع للأجر بشكل شهري أو باتفاق الطرفين.

ثانياً: الالتزامات:

توفير الأدوات أو التقنيات التي سيستخدمها العامل عند القيام بمهام العمل، و توفير أدوات السلامة اللازمة لحماية العامل في مكان العمل.

التزامات الطرف الأول:

يلتزم الطرف الأول بسداد الاشتراكات الخاصة للطرف الثاني لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

توفير الأدوات أو التقنيات التي سيستخدمها العامل عند القيام بمهام العمل، و توفير أدوات السلامة اللازمة لحماية العامل في مكان العمل.

يلتزم الطرف الأول بتوثيق عقود العمل المرن من خلال البوابة الالكترونية للعمل المرن.

ثالثاً: التزامات الطرف الثاني:

أن ينجز العمل الموكل إليه: وفقاً لأصول المهنة، و وفق تعليمات الطرف الأول، إذا لم يكن في هذه التعليمات ما يخالف العقد، أو النظام، أو الآداب العامة، ولم يكن في تنفيذها ما يعرضه للخطر.

أن يعتنى عناية كافية بالأدوات، والمهمات المسندة إليه، والخامات المملوكة للطرف الأول؛ الموضوعة تحت تصرفه، أو التي تكون في عهده، وأن يعيد إلى الطرف الأول المواد غير المستهلكة. أن يخضع وفقاً لطلب الطرف الأول للفحوص الطبية التي يرغب في إجرائها عليه قبل الالتحاق بالعمل، أو أثناءه للتحقق في خلوه من الأمراض المهنية، أو السارية.

يلتزم الطرف الثاني بحسن السلوك، والأخلاق أثناء العمل، وفي جميع الأوقات يلتزم بالأنظمة، والأعراف، والعادات، والآداب المرعية في المملكة العربية السعودية، وكذلك بالقواعد، واللوائح، والتعليمات المعمول بها لدى الطرف الأول، ويتحمل كافة الغرامات المالية الناتجة عن مخالفته لتلك الأنظمة.



رابعاً: انتهاء العقد أو إنهائه:

ينتهي هذا العقد بانتهاء مدته المنصوص عليها بالعقد، ولا يتمدد العقد تلقائياً بعد انتهاء مدته. في حال رغب الطرف الأول إنهاء العقد قبل نهاية مدته الأصلية فيلزم بتأكيد ذلك من خلال البوابة الإلكترونية للعمل المرن مع إبلاغ الطرف الثاني بذلك. يحق للطرف الثاني إنهاء العقد قبل نهاية مدته الأصلية بتقديم طلب إنهاء العقد بصورة خطية إلى صاحب العمل. لا يحق لأي طرف من الأطراف عند إنهاء العقد المطالبة بأي منافع مالية بخلاف الاجر المتفق عليه بناء على ساعات العمل المنجزة.

خامساً: الخلافات والنزاعات، والاختصاص القضائي:

تقتصر عقود العمل بنظام العمل المرن على السعوديين فقط ولا يخضع العامل لفترة تجربة. لا يلزم صاحب العمل تعويض العامل بعقد بنظام (العمل المرن) بمكافأة نهاية الخدمة ولا عن جميع أنواع الإجازات المدفوعة الأجر بما في ذلك (الإجازة السنوية - إجازة المناسبات - الإجازة المرضية). تسري أحكام المادة (الثالثة والثمانون) من نظام العمل المتعلقة باشتراط عدم منافسة صاحب العمل بعد انتهاء العلاقة العمالية على العامل بنظام (العمل المرن).

يكون تنظيم العمل المرن الصادر بالقرار الوزاري رقم 184641 بتاريخ 1441/9/7 هـ وما قد يطرأ عليه من تعديلات، هو المرجع الأساس فيما لم يرد به نص خاص في العقد. تختص المحاكم العمالية بالنظر في الخلافات التي قد تنشأ عن عقد العمل المرن.

سادساً: الإشعارات، والإشعارات، ونسخ العقد:

حرر العقد باللغة العربية وهي اللغة المعتمدة.

يتم إبرام العقد وأخذ الموافقة إلكترونياً عن طريق منصة العمل المرن التابعة لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وبعد ذلك موافقة من الطرفين على كامل بنود العقد. تتم الإشعارات، والإشعارات بين الطرفين عن طريق المنصة ووسائل الإتصال الموضحة بصدر هذا العقد لكل من الطرفين، ويلتزم كل طرف بإشعار الطرف الآخر عبر البريد الإلكتروني الموضح بصدر هذا العقد في حال تغييره للعنوان الخاص به، أو تغيير البريد الإلكتروني، وإلا اعتبر العنوان، أو البريد الإلكتروني المدونان أعلاه، هما المعمول بهما نظاماً. تسلم كل طرف نسخة إلكترونية من هذا العقد للعمل بموجبها.